



لهم إنا نسألك  
أن تلهمنا  
بكل خير  
ما في السموات  
وتحمّلنا  
ما في الأرض

1. *Journal of the American Mathematical Society*

# إطار إستراتيجي لمكافحة البطالة في لبنان

A large crowd of people gathered outdoors, possibly at a festival or event, with a building and trees in the background.

إطار إستراتيجي  
لمكافحة البطالة في لبنان



العنوان: إطار إستراتيجي لمكافحة البطالة في لبنان

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

إعداد: د. نجيب عيسى.

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١١م، الموافق محرم ١٤٣٣هـ.

الطبعة: الأولى

القياس: ١٥ × ٢٢,٥ سم

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتزي وورلد  
أوتوستراد الأسد - بناية الإيماء غروب - الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خلوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

[dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)



## ثبت المحتويات

٧	مقدمة
١١	القسم الأول: التجارب العالمية في مجال مكافحة البطالة
١٣	أولاً: تجارب البلدان الرأسمالية المتقدمة
١٧	ثانياً: تجارب البلدان النامية
٢٣	القسم الثاني: التجربة اللبنانية في مجال مكافحة البطالة
٢٥	أولاً: لحة تاريخية
	ثانياً: التدخلات الحكومية وغير الحكومية القائمة حالياً
٣١	والتي من شأنها التأثير مباشرة على مستوى التشغيل
٣٩	ثالثاً: التدخلات ذات التأثير غير المباشر على حركة التشغيل
	القسم الثالث: استمرار الخلل في سوق العمل في لبنان:
٤٩	المظاهر والأسباب
٥١	أولاً: مظاهر الخلل
٥٧	ثانياً: أسباب الخلل
٦٧	القسم الرابع: معالم الإستراتيجية المطلوبة لمكافحة البطالة في لبنان
٦٩	أولاً: نمط النمو البديل
٧٦	ثانياً: الإجراءات العملية المطلوبة للتحول إلى اقتصاد معرفة

٨٦.....	ثالثاً: مواكبة النظام التعليمي لعملية التحول إلى اقتصاد معرفة
٩٢.....	رابعاً: تنشيط سوق العمل
١٠٦.....	المراجع والمصادر

## مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ إطار إستراتيجي لمعالجة مشكلة البطالة (ومشكلة التشغيل عموماً) في لبنان ، آخذين بعين الاعتبار بداية أن معظم البلدان التي أخذت بسياسات اقتصادية ليبرالية من النوع الجديد ، وخصوصاً البلدان النامية منها ، شهدت معدلات بطالة مرتفعة لم تدفع في مواجهتها السياسات التي اصطلح على تسميتها . «سياسات التشغيل وتنشيط سوق العمل» والتضمنة لروحة واسعة من البرامج والإجراءات المؤطرة مؤسسيأً : مكاتب تشغيل ، تدريب ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ذلك أن هذه السياسات لم تعمل في ظل نمو اقتصادي ، بمعدلات عالية نسبياً ، مصدره قطاعات إنتاجية ذات قدرة على خلق فرص عمل وفيرة ومجذبة .

هذا الاستنتاج يسحب نفسه إلى حد بعيد على مشكلة البطالة والتشغيل في لبنان . ذلك أن تحليل خصائص البطالة ( واستطراداً خصائص الهجرة) وغيرها من المعلومات المتوفرة عن أوضاع سوق العمل في هذا البلد ، يقود إلى استنتاج مفاده أن المشكلة ليست مشكلة تقنية أو قطاعية أو ظرفية ، ولا سببها النظام التعليمي وعدم «مرؤنة سوق العمل» ، وإنما هي من طبيعة بنوية ، ترتبط بالية اشتغال الاقتصاد اللبناني خلال العقود الماضيين والتي حركها عاملان رئيسيان هما :

التدفقات المالية من الخارج ، والسياسات المالية والنقدية التي اعتمدت . وهذان العاملان نتج عنهما ارتفاع في سعر صرف الليرة وتركيز الاستثمارات في القطاعات غير القابلة للتداول على الصعيد الدولي وزيادة تكاليف الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتداول الدولي . مما أدى إلى ترسیخ نمط للنمو الاقتصادي لا يتصف بالاستقرار وارتباط النمو ، عندما يحدث ، بقطاعات «ريعية» غير مولدة

لفرص عمل كافية ومجازية ، مقابل تهميش قطاعات الإنتاج السلعي وترك بناتها تتقادم ولا تعود قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً .

على هذا الأساس نستطيع أن نفهم طبيعة ما تعيشه سوق العمل في لبنان من اختلالات في الوقت الحاضر وأبرزها :

- \* انخفاض الطلب على اليد العاملة اللبنانية خصوصاً تلك التي تتمتع بمستويات عالية نسبياً من التعليم والمهارة .
- \* اندفاع قسم كبير من هذه اليد العاملة نحو الهجرة أو البقاء في حالة بطالة ، هريراً من الأجور المنخفضة المعروضة عليهم .
- \* بقاء القسم الأقل مهارة وتأهيلًا من اليد العاملة في سوق العمل المحلية في حالة منافسة مع يد عاملة وافدة تعمل بأجور منخفضة .
- \* بقاء مجتمل التدخلات الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، محدودة التأثير على هذه الاختلالات .

منظوراً إليها أساساً كمشكلة نعط غمّاً اقتصادي ، فإن المعالجة الجدية لمشكلة التشغيل في لبنان لا يمكن أن تتم فقط من خلال سياسات التشغيل وتنشيط سوق العمل التي سبق ذكرها . فعلى أهمية هذه السياسات لا يمكن أن تأتي ثمارها مالم توضع في سياق وخدمة إستراتيجية تهدف إلى التحول عن نمط النمو الحالي إلى نمط آخر يرتكز على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في إقامة إنتاج وطني متنوع وقدر على المنافسة وفي الوقت نفسه مولد لفرص عمل وفيرة ومجازية . وفي هذا الإطار جرت محاولة تحديد معالم إستراتيجية التحول إلى نمط النمو البديل . وجاءت الخلاصة بهذا الخصوص : أن ظروف لبنان الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وموارده البشرية والمادية المتاحة بشكل خاص ، تؤهل الاقتصاد اللبناني للتحول من اقتصاد «ريعي» إلى اقتصاد «معرفي» . واقتصاد المعرفة لا يعني فقط حصة متزايدة لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وإنما يعني أيضاً تغلغل المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة إلى سائر قطاعات الإنتاج

السلعي وغير السلعي بحيث يأتي النمو الاقتصادي من منتجات ذات قيمة مضافة عالية . ولبنان الذي ما زال متأخراً عن ركب الاقتصاد المعرفي قياساً على العديد من البلدان النامية يملك الكثير من المقومات المطلوبة للالتحاق بهذا الركب وحتى تجاوزه .

كيف يستطيع لبنان أن يقوم بعملية التحول إلى اقتصاد معرفة؟

يكفي أن يُخرج المسؤولون فيه من أدراجهم ما تجمّع فيها من استراتيجيات وخططات («الإستراتيجية الرقمية الوطنية» و «مخطط سياسة العلم والتكنولوجيا والإبداع» و «مخطط لبنان الأفق ٢٠١٤») ويضعوها موضع التنفيذ بعد تحرثها . على أن يتواكب تفاصيل المقدّمات الرئيسية لهذه الاستراتيجيات والخططات مع إصلاح للنظام التعليمي يعالج مواطن الضعف التي من شأنها إعاقة عملية التحول المنشودة .

وإذا كانت عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة ، التواكبة مع عملية إصلاح للنظام التعليمي ، تشكّل الإطار الضروري والصحيح لنجاح سياسة تنشيط سوق العمل في لبنان ، فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تظل محصورة بما هو قائم الآن من مبادرات وبرامج جزئية ، مشتّتة وقليلة الفاعلية . إذ عليها أن تعيد النظر في هذه المبادرات والبرامج لتدريجها في إطار أكثر اتساعاً وشمولاً وتكاملاً يصبّ في خدمة التوجّه الاستراتيجي العام القاضي بإعادة هيكلة الاقتصاد . وبهذا الخصوص خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات توزّعت على أربعة مجالات رئيسية هي :

\* دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

\* تنشيط الإقراض الصغير .

\* ترشيد الاعتماد على اليد العاملة الوافدة .

\* تنظيم سوق العمل مع ما يقتضيه من تركيز على إعادة هيكلة وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام وتعزيز دورها .